

# الدفاع عن شراكات بعثة التقييم المشتركة

بقلم جيني كلو غمان ومود سفينسن

يتمتع السودان بالكثير من القدرات والثروات الكامنة ولكن الفاقة ومعايير المعيشة للكثير من الناس تعد من بين الأسوأ في العالم، فقد تراجع مستوي الخدمات العامة والاستثمار عبر عقود الحروب والنزاعات. فلم تصل الاستثمارات العامة ولا الخاصة إلى المناطق الفقيرة والمهمشة في البلاد مما أدى إلى تأجيج النزاع وانتشار أكبر للفقر.

الطرق وشبكات السكة الحديدية.

■ هناك برامج رئيسية لدعم المرأة والفتيات مذكورة في التقرير وبما فيها اقتراحات بتقديم منح دراسية لكل فتيات المدارس في جنوب السودان. وفي هيئة القضاة يتم تقسيم الأموال الخاصة على أساس المساواة في النوع.

■ والهدف من تقسيم البنك المركزي هو الرقي أساسا بالعملة الجديدة، وهذا إجراء عملي لتبسيط عمل الأسواق في السودان (حيث يعمل التداول المتزامن للعديد من العملات على كبت التجارة) ولتوحيد البلاد وفقا لبروتوكول مشاطرة الثروات الذي يعد عنصرا أساسيا في اتفاقية السلام الشامل.

ويتطلب تعزيز السلام المقلقل إصلاحا فوريا للقضايا الهيكلية الأساسية للنزاع ونقص النمو، ويجب أن تصاحب إعادة توزيع الثروات إصلاح شامل للحكومة. وبدون طرح هذه القضايا بحزم كامل فلن تتجح التنمية على المدى البعيد وتقلص الفاقة أبدا في السودان. وتقديم الأموال السائلة وترك قواعد اللعبة على حالها وبدون تغيير لا يتساوى مع التفويض ومنح السلطة ولن يشجع على التقليل المتواصل للفاقة.

كانت جيني كلو غمان رئيسة مشتركة لفريق بعثة التقييم المشتركة في السودان. انظر الصفحة .... للاطلاع على مقالها عن بناء القدرات في جنوب السودان. البريد الإلكتروني: [jklugman@worldbank.org](mailto:jklugman@worldbank.org). ومودي سفينسن تعمل كمستشارة رئيسية مع البنك الدولي. البريد الإلكتروني: [mvsvensson@worldbank.org](mailto:mvsvensson@worldbank.org)

[www.unsudanig.org/JAM.1](http://www.unsudanig.org/JAM.1)

المتماكة. لن يستطيع السودان أن يضاهاى التقدم الذي تحرزه دول مثل تنزانيا أو موزامبيق تجاه أهداف التنمية للألفية ما دام يفتقر للبنيات الفعالة الضرورية للتنمية الحديثة.

وبالطبع يصعب دائما تحقيق مبيعات نقدية في ظل حشد من الأولويات المتنافسة وهو أمر عادة ما يثير الجدل، ويجب أن يلاحظ النقاد أن عملية وضع بعثة التقييم المشتركة للموازنة كانت شاملة واستخدمت طريقة العمل من القاع إلى القمة واستخدمت طرق متمعة لحسابات التكلفة وارتكزت على فترة ١٥ شهرا من الحوار المستمر بين الشركاء السودانيين والخبراء الدوليين. إن بيان تفاصيل توزيع الحصص المالية على النشاطات أو القطاعات المحددة داخل الفرق الثمانية للمجموعة والقطاعات الفرعية العشرين لبعثة التقييم المشتركة يتطلب عملية تحليل للمجلدات الثلاثة كافة بما فيها مجلد جداول النتائج. وسنجد أن الكثير من مجالات الاهتمام مثل النوع ومنع النزاع قد تم تناولها عبر المجموعة والقطاعات الفرعية والمناطق الجغرافية.

وسيجد المهتمون بتحليل مواد بعثة التقييم المشتركة، وهي كلها متوفرة على الانترنت ١:

■ توجد حصة مالية تساوي مبلغ ٢٠ دولار أمريكي سنويا للفرد تتوفر للسلطات المحلية مباشرة في الجنوب لتلبية الاحتياجات المحلية للمجتمع. وتهدف رؤية اللامركزية المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل وطريقة الشفاء التي يقودها المجتمع التي أكدت عليها بعثة التقييم المشتركة إلى الانتقال إلى موقع صنع القرارات بشكل دائم.

■ استعادة وتعزيز العدالة وسلطة القانون لهما الأولوية، وتذكر هذه الفعاليات في المجموعات ١ و ٢ و ٧ وتستلزم تقسيم حوالي من ٨ إلى ١٠ ٪ من المجموع الكلي لرأس مال بعثة التقييم المشتركة. ويشير ذلك إلى أهمية هذه النشاطات حيث أن كثيرا منها "غير مادي" بطبيعة الحال (بناء القدرات وزيادة الوعي ونشر الوعي بالحساسية ... الخ) وهي بالتالي أرخص ثمنا من الدعم "المادي" مثل إنشاء

لقد أفضت عملية بعثة التقييم المشتركة إلى التزامات هامة من صناعات السياسة الكبار بالاستثمار في مجال التنمية البشرية والقضاء على الفاقة وخاصة في المناطق المهمشة في السودان. ووضعت بعض الأهداف الطموحة والجديرة بالثقة بما فيها الوصول لمياه الشرب وتوفير التعليم للفتيات وتقديم السلف للمزارعين الصغار وإزالة الألغام الأرضية. ويجب أن تركز عملية التنمية الناجحة في السودان على الشراكة، والأهم من ذلك شراكة السودانيين أنفسهم كما أوضح مايكل كيفان في المقال السابق، على أن تدعمها القطاعات العامة الناجحة بقوة والمجتمع الدولي.

وترتكز رؤية بعثة التقييم المشتركة على نظرية أهمية وجود قطاع عام فعال ومسؤول، وربما لن تعجب هذه الفكرة السيد كيفان ولكن الحقيقة أن هذه النظرية يعترف بها الآن ممتهنوا التنمية والهيئات الرئيسية الهامة جدا في مجال التنمية المتواصلة كالبنك الدولي. وهذا ليس تفكيرا خاطئ وفي غير محله ولكنه نتج عن استقاء العبر من خلال الخبرات المكتسبة على مر عقود من الزمن في أسباب إخفاق التنمية. فدور الدولة في توفير البضائع للشعب يعتبر هاما جدا في مرحلة ما بعد النزاع وإلى حد يثير الجدل حيث تكثر الاحتياجات بعد أن تأكل رأس مال المجتمع وتزداد نسبة مخاطر العودة للنزاع. لذلك من الضروري توفر الحلول المؤسسية المرنة والقوية حيث تتسبب آليات توصيل المساعدات الخاصة في ترك البلاد وهي غير مجهزة جيدا للتعامل مع التحديات المستقبلية وتؤدي إلى استمرارية الاعتماد الدائم على المساعدات الدولية، فالإنفاق على المصالح العامة ليس هو العصا السحرية لحل المشاكل كافة، وحتى الاستثمار الخاص لا يمكنه تقديم الحلول كافة.

يعتبر وضع أولويات الاحتياجات موطنا للتحدي دائما، وتمتلك الأمم المتحدة لائحة شاملة بالاحتياجات الفورية التي تحتاج للتمويل سنويا، ومع ذلك فقد ركز التقرير النهائي لبعثة التقييم المشتركة على الاحتياجات الضرورية على المدى البعيد والاحتياجات اللازمة لتلبية مطامح السودانيين فيما يتعلق بالتنمية الريفية والتعليم والصحة والمياه من خلال بناء الهيكليات